بيانات

دفاعا عن نصر حامد أبي زيد ـ دفاعا عن الحريّة

يصدر هذا البيان متأخّراً عن مجموعة من المثقّفين العرب. غير أنّ هذا التأخّر يعود إلى رغبة لم تتحقّق. فقد كنّا نعتقد أنّ الغبن الفادح الواقع على نصر حامد أبي زيد سيُرفع، فتُحترمُ أصولُ الحقّ والحرّيّة وكرامة الفكر والحقيقة.. ولكن ما حدث ذهب في اتّجاه نقيض إذْ إنّ قوى الظّلم والظّلام والاستبداد تمسّكت بمواقفها، وخطت خطوة جديدة أكثر خطورةً تربط بين الاجتهاد الفكري والارتداد، مزاوِجةً بين قتل الفكر وقتل الإنسان المفكّر.

ولئنْ كنّا نطلب، في اللّحظة الأولى، تقويماً موضوعيّاً لأعمال المبدع حامد أبي زيد، بعيداً عن شكلانيّة دينيّة ـ نفعيّة، فإنّنا نطالب، في اللّحظة الثانية، بارتفاع الأصوات الوطنيّة كلّها لحماية حريّة الفكر وحياة المفكّر الوطني نصر حامد أبي زيد:

□ **إنّ القضيّة المثارة اليوم في مصر حول أعمال المفكّر الوطني نصر حامد أبي زيد تشكّل مرآةً للظّلام الّذي يلفّ الأمّة، وآيةً على البؤس التّاريخي الّذي تغرق فيه الشّعوب العربيّة. فهذه القضيّةُ بسياقها ودلالاتها لا تعني إلّا نفيَ العقل، ومصادرة حريّة الرّأي، ودعوة مستطيرة إلى إعدام الفكر والإنسان المفكّر.**

بدأت القضيّة حين أيّدت لجنة جامعيّة، هي مجلس قسم اللّغة العربيّة في كليّة الآداب ـ جامعة القاهرة، ترقيةَ المفكّر نصر حامد أبي زيد إلى مرتبة «الأستاذيّة»، تقديراً له على إنجازاته الفكريّة، واجتهاداته في

«حديقة الحواس» والأمن العام اللّبناني

دليلٌ آخر تقدّمه السّلطةُ اللّبنانيّةُ على اعتزامها قمعَ الحريّات، ولاسيّما حريّة التّعبير في لبنان.

فبعد قضيّة جريدة «السّفير» وفرض رقابة رسميّة على مجال المسرح والسّينما والإعلام، يبدأ التّخطيط لـ «اغتيال» الكتب بالمنع والمصادرة والتّضييق على الأقلام وكمّ الأفواه...

وها هي مديريّة الأمن العام تقرّر مصادرةَ كتاب الأديب عبده وازن «حديقة الحواس» بحجّة أنّه «يتضمن وصفاً للعمليّة الجنسيّة بشكل فاضح وإباحي».

والمشكلة هي في أن تُنصبّ مديريةُ الأمن العام نفسها قيّمة «أبويّة» على الإبداع ومقيّمةً له. وهي في عملها هذا تماهي بين الأدب والأخلاق، بل بين الحساسيّة الجسديّة الفنّيّة و«الدّعارة» التّحريضيّة.

إنّنا نؤكّد أنْ ليس ثمّةَ ناقدٌ أو باحثٌ أو دارسٌ رصينٌ يشكّك في أن «حديقة الحواس» يرقى في فنّيّته وجماليّته إلى مستوى الأعمال المبدعة في أدبنا اللّبناني الحديث، وإن كان ثمّة اختلافٌ في بعض التّفاصيل الّتي تندرج في إطار عمليّة النّقد الأدبي لا «الأخلاق».

وعلى هذا، يدخل قرارُ السّلطة بمصادرة الكتاب في تقاليد القمع الّتي يرفضها لبنان منذ كان، وهي تقاليدُ من خاصيّةِ أنظمةٍ عربيّةٍ كثيرةٍ يتميّز عنها لبنانُ بتوقه إلى الحريّة والدّفاع الدّائب عنها، حتّى وُصِفَ بأنّه ـ وسطَ السّلطاتِ العربيّة القامعة ـ «بطلُ الحرّيّات». فهل يريدون «تعريب» لبنان في هذا الميدان؟ وماذا يبقى للبنان، ممّا يعتزّ به المثقّفون اللّبنانيّون والعرب جميعاً، إذا فقد وجهَه الحضاريَّ هذا؟

لقد قرع اتّحادُ الكتّاب اللّبنانيّين ناقوسَ الخطر غيرَ مرّةٍ قبلَ الآن، وحذّر حملةَ الأقلام والفنّانين وسائر المبدعين من رياحٍ سوداءَ بدأت تهبُّ لتضيّق علينا الأنفاسَ تحت ذرائعَ مختلفةٍ، ودعا إلى تضامن جميع المثقّفين اللّبنانيّين لمقاومة هذه الرّياح الخطرة وتبديدها من أجل الإبقاء على حرّيّة التنفّس بحماية حرّيّة التّعبير.

وبالرّغم من زهدنا بتوسيط بعض عناصر السّلطة، فإنّنا ندعو أصدقاءنا ـ وزراءَ الثّقافة والدّاخليّة والإعلام والعمل ـ والنّوابَ المثقّفين ـ ولاسيّما المنتسبون منهم إلى اتّحاد الكتّاب اللّبنانيّين ـ للعمل على إلغاء هذا القرار الظّالم. ولعلّهم لا ينسَوْنَ أنّهم كانوا قبل أن يصبحوا وزراء ونوّاباً في صفوف المثقّفين المتشبّثين بالحرّيّات!.

اتّحاد الكتاب اللّبنانيّين